وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الثالثة والثلاثون

الانتخابات النيابية في العراق(١٩٣٩-١٩٥٨)

تولى الملك فيصل الثاني عرش العراق بعد وفاة والده الملك غازي بحادث سيارة في ٤ نيسان ١٩٣٩، ولما كان الملك الجديد لم يبلغ سن الرشد القانونية اصبح خاله الامير عبد الآله وصياً على الملك. كانت التقاليد تقضي بانسحاب هيأة الوزارة من الحكم عند انتقال العرش الى ملك جديد، فقدم نوري السعيد استقالة حكومته في ٦ نيسان ١٩٣٩، واعاد تشكيلها في اليوم نفسه، وكانت من اولويات اعمال الوزارة حل مجلس النواب،فأصدرت وزارة الداخلية اوامرها الى متصرفي الالوية للشروع بالانتخابات،فجرى انتخاب المنتخبين الثانويين فالنواب، وصدرت الارادة الملكية بدعوة المجلس للاجتماع وباشر المجلس اجتماعاته في ١٢ حزيران١٩٣٩ وانتخب النواب مولود مخلص رئيساً لهم[١].

اكمل المجلس المدة القانونية التي نصت عليها المادة ٣٨ من القانون الاساسي،وهو اول مجلس اتم دوراته الاربعة،وصدرت الارادة الملكية في ٩ حزيران ١٩٤٣ بحله،وبدأت الاستعدادات للانتخاب، وتم انتخاب المنتخبين الثانويين في نهاية شهر آب عام ١٩٤٣، وتم انتخاب النواب في ٥ تشرين الاول في العام نفسه،

---

(١).عبدالزهرة الجوراني،المصدر السابق،ص ص،٣٦-٣٧؛ مقالة بعنوان: تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣.ينظر: الرابط: www.uobabylon.edu.iq

فكان معظمهم من النواب السابقين،اما الاعضاء الجدد فكان عددهم ٢٦ نائباً، وكان تدخل الحكومة واضحاً في عملية الانتخاب حيث تعاون رئيس الوزراء نوري السعيد مع وزير خارجيته صالح جبر على اعداد قوائم بأسماء الموالين لهما، لكن الاخيرين تفاجئا بإعداد قوائم أخرى من قبل الوصي عبد الآله، فحاولا الاعتراض عليها فلم ينجحا في مسعاهما وفي النهاية تمت تسوية المشكلة بتنازل نوري السعيد عن معظم الذين كان الوصي يرغب بإدخالهم في المجلس الجديد، وعقد المجلس اجتماعه الاول غير الاعتيادي في ٩ تشرين الاول ١٩٤٣ وانتخب النواب حمدي الباجه جي رئيساً لمجلسهم[٢].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي تأثر العراق بظروفها، شكل توفيق السويدي وزارته الثانية، وكانت باكورة اعمالها تعديل قانون انتخاب النواب الصادر في عام ١٩٢٤، حيث شكلت لجنة من كبار رجال الدولة، ووضعوا لائحة قانون جديد يجعل الدائرة الانتخابية اصغر مما كانت عليه، اذ كان اللواء يعتبر دائرة انتخابية واحدة، فقسم الى عدة دوائر، ورفع القانون الجديد عدد النواب في المجلس الى ١٣٨ نائباً، واقرها مجلس الاعيان ايضاً في ٢٥ من الشهر نفسه[٣].

وعليه رغبت الحكومة بحل مجلس النواب لأجراء انتخاب المجلس وفقاً للقانون الجديد،وبعد اصدار الارادة الملكية بحل المجلس،بدأت عملية الانتخاب تجري بنشاط ملموس على الرغم من استقالة بعض الوزراء ، بسبب تدخل الحكومة في الانتخابات وقرر حزب الاحرار مقاطعة الانتخابات للأسباب التي تضمنها بيانه:((**اشترك الحزب في الوزارة السعيدية التاسعة، لمساعدتها في مهمة تنفيذ قانون الانتخابات الجديد، بإجراء انتخابات حرة سالمة من التدخل ولكن بعد مضي مدة وجيزة، والشروع في عمليات الانتخاب الاولى، ظهرت بوادر التدخل من بعض المسؤولين الذين**

---

(٢).محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٤٣،الجلسة المنعقدة في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٣،ص٣٩؛حسين جميل،الحياة النيابية..،ص١٦٥.

(٣). محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٤٣، ص ص،١-٣؛ عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٦،ص ص،١٧٥-١٨٢.

استعملوا مراكزهم الرسمية ونفوذ الحكومة، للتأثير على سير الانتخاب..)) [٤]. إلا أن رئيس الوزراء اصر على انه لا يوجد أي تدخل للحكومة في الانتخابات، وحذت الاحزاب العراقية وهي حزب الاتحاد الوطني، حزب الاستقلال، حزب الوطني الديمقراطي،حزب الشعب، التي شاركت في الانتخابات حذو حزب الاحرار فانسحبت من الانتخابات احتجاجاً على التدخل السافر من قبل الحكومة لتأييد مناصريها وتضيق الخناق على الاحزاب ومضايقة مرشحيها[٥].

انتهت الانتخابات وشكل مجلس النواب حسب رغبة الحكومة فعقد المجلس اجتماعه غير الاعتيادي في ١٧ اذار ١٩٤٧، وانتخب النواب عبد العزيز القصاب رئيساً لمجلسهم[٦].

حل هذا المجلس في ٢٠ شباط ١٩٤٨، وكان السبب في ذلك رغبة الشعب لإجراء انتخابات جديدة ليكون أكثر تمثيلاً لهم من المجلس السابق،وبدأت الاستعدادات للانتخابات،وتكررت صورة التدخل الحكومي لضمان فوز عناصرها المؤيدة لها، حيث حدثت بعض المعارك بين المتنافسين راح ضحيتها عشرات من القتلى وعكرت تلك الاحداث سير الانتخابات، وعلى كل حال، تم انتخاب النواب والبالغ عددهم ١٣٨ وكان ٧١ نائباً منهم يتم انتخابيهم لأول مرة وان الاحزاب السياسية القائمة تمثلت بأعداد ضئيلة جداً، بسبب تدخل الحكومة ومضايقتها للأحزاب بأي شكل من الاشكال لعدم ضمان فوزهم في الانتخابات، وانتخب النواب عبد العزيز القصاب رئيساً لمجلسهم[٧].

---

(٤). مقالة بعنوان: تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣.ينظر: الرابط: www.uobabylon.edu.iq

(٥). جريدة صوت الاهالي،الاعداد الصادرة في المدة من ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦- ١٧ آذار ١٩٤٧؛ فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي..،ص ص،٨٨-٩١؛توفيق السويدي، المصدر السابق،ص ص،٤٥٢-٤٥٣.

(٦). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٧،ص١٧٠.

(٧).المصدر نفسه،ص٣١٩.

أكمل المجلس مدته القانونية في نهاية شهر حزيران ١٩٥٢ فوجب حلهُ، فصدرت الارادة الملكية بعد عودة الوصي عبد الآله من سفره في ٢٧ تشرين الاول ١٩٥٢ بحل المجلس والشروع بالانتخابات[٨].

قدمت الاحزاب السياسية مذكرات الى الوصي عبد الآله تطالب فيه، بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وتعديل القانون الاساسي والاخذ بالانتخاب المباشر، واجراء انتخابات حرة لمجلس يمثل الشعب وتنبثق عنه حكومة وطنية ترتضيها اكثرية الشعب، واطلاق الحريات السياسية،وعندما بدأت الاستعدادات للانتخابات، ظهر للأحزاب السياسية ان فكرة تعديل قانون الانتخاب بعيدة المنال وان الحكومة ما تزال ترغب في جلب العناصر المؤيدة لسياستها،فقررت الاحزاب مقاطعة الانتخابات ودعت الشعب الى العمل على احباطها[٩].

تأزم الوضع فرأت الحكومة ان تصدر بياناً رسمياً عاهدت فيه الشعب بأن تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر وانها قررت تشكيل لجنة تضم رجال من القانون والادارة وان يساهم فيها ممثلون من الاحزاب لتقوم بإنجاز لائحة هذا القانون[١٠].

لقد عجل الاسراع في وضع قانون انتخاب النواب بصورة مباشرة، التظاهرة التي قام بها طلبة كلية الصيدلة والكيمياء حول اصدار قرار يعتبر فيه الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً في كافة المواد، واشتدت التظاهرات حتى التحق بهم طلبة كليات الطب والحقوق والتجارة، وحصلت اصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين ادت الى حدوث عدة اصابات سقط على اثرها عدد من القتلى والجرحى وتطور موقف الطلبة من الجانب العلمي الى الجانب السياسي،فقدموا مطالبهم واهمها وجوب الأخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات القادمة والقيام بالإصلاحات الداخلية[١١].

---

(٨).جريدة الوقائع العراقية،العدد(٣١٨٧)في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٩).جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٧١٥)في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢؛ العدد(١٧١٦)في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(١٠). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٨،ص ٣٥٥؛جريدة اليقظة،العدد (١٥٨١) في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(١١). جريدة اليقظة،العدد (١٥٨١) في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

تدهور الوضع الامني في بغداد فلم تستطع الشرطة من انهاء الاضراب، وقدمت الحكومة استقالتها، فأستعان الوصي برئيس اركان الجيش نور الدين محمود الذي شكل الحكومة الجديدة، فأعلن الاخير الاحكام العرفية والغى اجازة الاحزاب وعطل الصحف، وشكل لجنة لإعداد لائحة قانون انتخاب النواب بصورة مباشرة، وبالفعل اتمت اللجنة مهمتها بعد اطلاعها على قوانين الانتخاب في كل من مصر ولبنان وسوريا وتركيا وصدر مرسوم رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ في كانون الاول عام ١٩٥٢ الذي نص على اجراء الانتخابات على درجة واحدة[١٢].

استمرت الحكومة بالتدخل في الانتخابات لصالح مرشحيها،مما دفع ممثلي الاحزاب (الاحرار والوطني الديمقراطي)الى الانسحاب من الانتخابات وأصدروا بياناً مشتركاً نددوا فيه بساسة الحكومة وطعنوا في شرعية مجلس النواب الجديد[١٣].

في ٢٤ كانون الاول ١٩٥٢ اصدر وكيل وزارة الداخلية بياناً اشار فيه الى قرار اجراء الانتخابات النيابية يوم السابع من كانون الثاني ١٩٥٣،ونشطت وزارة الداخلية في اعداد الترتيبات اللازمة للانتخابات المباشرة لغرض انجاحها،وانتهت من اجراء الانتخابات في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣،وافتتح مجلس النواب جلساته في ٢٤ كانون الثاني من العام نفسه[١٤]. ويقول رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبه عن هذه الانتخابات:((**وعلى كل حال،فقد انتهت الانتخابات فخرج معظم النواب بالتزكية ولم يكن المجلس الجديد بأفضل من المجلس السابق،ولا انتخاباته بأفضل من انتخاباتهم لشدة التدخل الذي وقع فيها..،فأمعنت الحكومة في تدخلها وتلاعبها في شؤون الانتخابات**)) [١٥]. ويصف جميل المدفعي، الانتخابات قائلاً : ((**انا اعتقد ان بعض الانتخابات الغير المباشرة جرت احسن من الانتخابات المباشرة**))[١٦]، بينما اعلن رئيس الوزراء نور الدين محمود بأن الحكومة كانت محايدة بكل معنى

---

(١٢). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،جـ٨،ص ص،٣٦١-٣٧٣.

(١٣). جريدة صوت السياسة،بغداد،العدد الصادر في ٢٠ اذار ١٩٥٢.

(١٤). جريدة الاتحاد الدستوري،بغداد،العدد(١٠٣٢)في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٢.

(١٥). محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص٣٥٢.

(١٦). ينظر: محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع الاعتيادي السادس والعشرون لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، ص ١١.

الحياد واشار بأن الانتخابات لم تكن مزيفة بل جرت حسب القوانين المرعية[١٧].على اية حال، عقد المجلس الجديد اجتماعه في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣،وانتخب النواب الدكتور فاضل الجمالي رئيساً لمجلسهم[١٨].

وهكذا تم حل مجلس النواب ثم اعيد تشكيله في المدة ١٩٤٦-١٩٥٣ ثلاث مرات وكما يلي:

١.الدورة الانتخابية الحادية عشرة ،بدأ الاجتماع غير الاعتيادي في ١٧ اذار ١٩٤٧ وانتهت في ٢٢ شباط ١٩٤٨.

٢.الدورة الانتخابية الثانية عشرة،بدأت الاجتماع غير الاعتيادي في ٢١ حزيران ١٩٤٨ وانتهت في ٣٠ حزيران ١٩٥٢.

٣. الدورة الانتخابية الثالثة عشرة،بدأت الاجتماع غير الاعتيادي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣ وانتهت في ٢٨ نيسان ١٩٥٤[١٩].

في ٢ ايار ١٩٥٣ تولى الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ، لبلوغه سن الرشد القانونية،وأصبح الامير عبدالاله ولي عهده الذي تنافس مع نوري السعيد تنافساً قويًا في شؤون الحكم في البلاد، وكان مجلس النواب هو الذي يمنح السلطة لمن يسيطر على اعضاءه،لذلك دأب نوري السعيد على ان تكون اكثرية مجلس النواب من أتباعه،ويبدو ان الامير عبد الاله في هذه المرة اراد ان يقصي نوري السعيد من المجلس ويخلق شيئاً من التوازن بين الكتل النيابية ليكون هو مركز الثقل، فأسند رئاسة الوزارة الى ارشد العمري في ٢٩ نيسان ١٩٥٤، ولم تضم الوزارة اي شخص من الموالين لنوري السعيد[٢٠].

كانت باكورة اعمال وزارة ارشد العمري حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة،فاستعدت الاحزاب السياسية لخوض الانتخابات وتجمعت المعارضة في جبهة وطنية،ويصف على الشرقي الوزير بلا وزارة في حكومة ارشد العمري، تدخل

---

(١٧). المصدر نفسه، ص ص،٨-١٣.

(١٨). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،جـ٨،ص٣٧٨.

(١٩). عبدالمجيد كامل التكريتي،مجلس الامة العراقي..، ص٥٢.

(٢٠). تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق منذ تأسيس الحكومة العراقية حتى عام ٢٠٠٣. مقالة منشورة على الموقع: www.uobabylon.edu.iq

الحكومة قائلاً:((**ان أرشد العمري كان، يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية ولكن معمل الترشيح كان في غرفة رئيس الديوان الملكي، وكانت المحاولة المجيء بأكثرية بلاطية، حتى اتم الانتخابات حسب الخطة المرسومة..))** [٢١] بينما ينفي رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان تدخل الحكومة في الانتخابات حيث يقول: **((ان ارشد العمري قام بالانتخابات أحسن قيام..))** [٢٢].

دلّت الحوادث ان الانتخابات لم تخل من تدخل حكومي، ورفعت الجبهة الوطنية كتاب الى وزير الداخلية أوضحت فيه انتقاداتها حول الانتخابات كان أهمها تدخل الحكومة وقصر مدة الانتخاب ومنع الحكومة الاجتماعات الانتخابية الامر الذي ضيّق على المرشحين مجال ممارسة حقوقهم بالاتصال بالجمهور[٢٣]. على كل حال، عقد مجلس النواب اجتماعه في ٢٦ تموز ١٩٥٤، والقى الملك خطاب العرش شارحاً فيه الحالة السياسية في البلاد ومرحباً بالنواب الجدد، وانتخب عبد الوهاب مرجان رئيساً للمجلس[٢٤].

بعد انهاء الانتخابات وتشكيل المجلس قدم رئيس الوزراء ارشد العمري استقالة حكومته، وتشير المصادر على ان للسفير البريطاني في بغداد يد في ذلك حيث تكلم مع الامير عبد الاله بشدة قائلاً:**((لابد من جلب نوري ليتدارك الوضع..))** هذا واضح من ان البريطانيين لم يرضوا عن الانتخابات التي قامت بها حكومة أرشد العمري وأن الوضع الجديد في المجلس لما يحمله من نواب معارضين كان خطراً على السياسة البريطانية في العراق[٢٥].

لذلك اسندت الوزارة الى نوري السعيد، الذي أشترط تأليفها بحل مجلس النواب وأجراء انتخابات جديدة، التي بدأت في ١٢ ايلول ١٩٥٤، فقاطعتها بعض الاحزاب وقرر الاسهام فيها البعض الاخر،وظهر تدخل السلطة في هذه الانتخابات منذ

---

(٢١). علي الشرقي،الاحلام،شركة الطبع والنشر الاهلية،(بغداد،١٩٦٣)،ص١٧٢.

(٢٢). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،جـ٩،ص ١٤٣.

(٢٣). تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق ...، الرابط: www.uobabylon.edu.iq

(٢٤).عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،جـ٩،ص ص،١٤٦-١٤٧.

(٢٥). تطور نظم الانتخابات النيابية في العراق ...، الرابط: www.uobabylon.edu.iq

البداية، اجتمع المجلس الجديد في ١٦ ايلول ١٩٥٤،والقى الملك عند افتتاح المجلس خطاب العرش وبعدها انتخب النواب عبد الوهاب مرجان رئيساً لمجلسهم[٢٦].

شهد عام ١٩٥٨ قيام اتحاد بين العراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ عرف بالاتحاد العربي[٢٧]، حيث تم تعديل القانون الاساسي العراقي من اجل السماح بقيام الاتحاد، وتنص المادة ١١٩ من القانون،ان اي تعديل بعد الموافقة عليه بحل مجلس النواب وينتخب مجلس جديد، وعليه صدرت ارادة ملكية في ٢٧ اذار١٩٥٨، بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة في ٥ ايار١٩٥٨، وتم زيادة عدد النواب في المجلس الى ١٤٨ نائباً نتيجةً لزيادة عدد نفوس العراق[٢٨].

جرت الانتخابات في الموعد المحدد لها، وفاز بالتزكية ١١٨ نائباً من اصل ١٤٨ نائباً وجرى افتتاح المجلس في ١٠ ايار ١٩٥٨ وانتخب النواب عبد الوهاب مرجان رئيساً للمجلس، وهذا أخر مجلس نواب عراقي في العهد الملكي[٢٩].

تشكيل جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧

تعود فكرة تشكيل جبهة وطنية في العراق الى الحزب الشيوعي العراقي، حيث ناد بهذه الفكرة في أواخر الحرب العالمية الثانية عندما دعا الجماعات الديمقراطية الى تشكيل جبهة وطنية موحدة، لكنهم رفضوا تلك الفكرة وطالبوا بتشكيل حزب واحد من جميع التيارات السياسية،مما رفض الحزب الشيوعي من جانبه تلك الفكرة وضمن كراس محمد حسين الشبيبي عضو المكتب السياسي للحزب الذي نشر عام ١٩٤٦

---

(٢٦). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،جـ٩،ص ص، ١٨٧-١٨٩.

(٢٧). ينظر الفصل السابع، ص ص،٣٨٩-٣٩٤ ؛فكرت نامق عبد الفتاح،المصدر السابق،ص ص،٤٦٥-٤٨٨.

(٢٨). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،جـ١٠،ص ص، ٣٤٩-٣٥٠.

(٢٩).المصدر نفسه،ص ص،٣٥٠-٣٥١.

بعنوان(الجبهة الوطنية الموحدة طريقنا وواجبنا التاريخي) شرحاً وافياً لنبذ فكرة تشكيل حزب واحد وبيان اهمية تشكيل جبهة وطنية[٣٠].

دفعت الظروف التي كان يمر بها العراق داخلياً وخارجياً الاحزاب السياسية الى التفكير بالتعاون فيما بينها لشعورها بعدم قدرتها على تحقيق المطالب الشعبية كل على انفراد، فتسببت الظروف التي كانت تمر بها القضية الفلسطينية الى قيام الاحزاب العراقية بتشكيل(جبهة الدفاع عن فلسطين عام ١٩٤٧)، وعقد حكومة صالح جبر لمعاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ ادى الى تشكيل(لجنة التعاون الوطني عام ١٩٤٨). كذلك جرت محاولة مهمة من قبل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي لتشكيل جبهة باسم(الجبهة الشعبية المتحدة) وقدم طلباً في ١٩٥١ الى وزارة الداخلية لإعلان الجبهة لكنها رفضت الطلب. كما تشكل اثناء انتخابات المجلس النيابي عام ١٩٥٤ جبهة من الاحزاب العراقية باسم (الجبهة الوطنية المتحدة)[٣١] .

مهدت تلك المحاولات الجبهوية السابقة للأحزاب العراقية الى التفكير بشكل جدي لتشكيل جبهة واسعة،سيّما بعد دخول العراق ميثاق بغداد عام ١٩٥٥ والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦،فبدأت المحاورات اولاً بين الحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي ثم بين الشيوعي وحزب البعث والاستقلال، نتج عن ذلك تشكيل جبهة عام ١٩٥٧ باسم(جبهة الاتحاد الوطني) وصدر بيانها الاول في ٩ اذار ١٩٥٧ شرحت فيه أسباب قيام الجبهة ومهامها ومن اهدافها الوطنية: تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي، والخروج من ميثاق بغداد،وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة،ورفض التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره،

---

(٣٠).جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية ..، ص ١٣٦؛غانم محمد صالح، النظام السياسي في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،١٩٧١،ص١٩٦.

(٣١).ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ص، ٨٣-٨٦؛ فرهاد محمد احمد ،جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ ،مقالة منشورة في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١ على الرابط : -http://farhad mohmmed.blogspot.com

واطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية في البلاد، والغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين[٣٢].

لم يشارك الحزب الديمقراطي الكردستاني(البارتي) في الجبهة بسبب رفض القوى الممثلة في الجبهة لذلك، فهناك رأي يقول بأن حزبا البعث والاستقلال رفضا دخول البارتي أول الامر لكنهما تراجعا غير ان البارتي نفسه تلكأ في ارسال ممثليه الى الجبهة في حينه. واكد علي صالح السعدي:((**بان حزب البعث العربي الاشتراكي رفض ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى جبهة الاتحاد الوطني بسبب الطبيعة العشائرية لقيادته وكذلك لعمالة الملا مصطفى البارزاني للمخابرات البريطانية والذي كان الرئيس الاسمي للحزب**))[٣٣].في حين ان البارتي حمل الحزب الشيوعي مسؤولية بقائه خارج الجبهة وقد أوضح ذلك في المذكرة التي قدمها إلى الحزب الشيوعي العراقي في ١٨ تشرين الأول ١٩٥٨، جاء فيها: ((... **إننا نحمل حزبكم (الحزب الشيوعي العراقي) المسؤولية المباشرة في بقائنا خارج جبهة الاتحاد الوطني**))[٣٤].

اصدرت الجبهة بيانات اخرى ومنها بيان الجبهة في ٥ ايلول ١٩٥٧ بعنوان((**حول الوضع العربي الراهن ومهام حركتنا الوطنية**)) كذلك البيان الصادر في ١٠ تشرين الاول ١٩٥٧ بعنوان((**حول الوضع في العراق ومطالب الشعب**)) والبيان الصادر في ١١ تشرين الاول ١٩٥٧ الذي طالب فيه بإطلاق سراح كامل الجادرجي واطلاق سراح كل السجناء. والبيان الصادر في ٢٩ تشرين

---

(٣٢).عبدالرزاق الحسني،الجبهة الوطنية..، ص ص،٦٠-٦٧؛ عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،جـ١٠،ص٢٤٣؛ عزيز الشيخ،جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن،مطبعة الزهراء،(بغداد،د.ت)،ص ص،١٤-٣٣؛ قحطان حميد كاظم،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨..،ص٢٩٨؛عبدالجبار عبد مصطفى،المصدر السابق،ص ص،٢٥٧-٢٥٨.

(٣٣). ينظر: ليث عبد الحسين الزبيدي، المصدر السابق،ص٩٧.

(٣٤). ينظر، نص البيان في: البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الكرد وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ – ١٤ تموز ١٩٥٨– ١١ أيلول١٩٦١، (كردستان، ١٩٩١)، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٤.

الاول ١٩٥٧ بعنوان((**بيان الجبهة في ذكرى العدوان على مصر**))،والبيان الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٧ بعنوان ((**الاتحاد العربي امنية العرب العظمى**))[٣٥].

ونظراً لما كانت تحدثه بيانات الجبهة من تأثير على الشارع العراقي عملت الجهات الامنية بجد على الاستيلاء على المطبعة التي كان يطبع فيها بيانات الجبهة، فتهيأت لدى دوائر الامن معلومات عن ان المطبعة موجودة في بيت حكمان فارس قادر الربيعي عضو الحزب الشيوعي فقبضت عليه في ١٢ تموز ١٩٥٨ اي قبل ثورة ١٤ تموز بيومين واستولت على مطبعة الجبهة[٣٦].

وكانت جبهة الاتحاد الوطني على علم حول قيام تنظيم الضباط الاحرار بالثورة في ١٤ تموز١٩٥٨ إذ فاتحت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الجبهة واستفسرت عن مدى استعدادها للمشاركة في الحكم،ونوقش هذا الموضوع في اجتماع ضيق وبمحادثات على اعلى المستويات بين قادة الاحزاب الممثلة في الجبهة وتقرر مبدئياً دعم الثورة وانجاحها[٣٧].

([٣٥]).المصدر نفسه،ص٩٦؛ فرهاد محمد احمد ،المصدر السابق؛عبدالامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي..،ص٣٣٢.

([٣٦]).جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية..، ص ٢٤٥.

([٣٧]).ليث عبد الحسين الزبيدي ،المصدر السابق، ص٩٨؛ فرهاد محمد احمد،المصدر السابق؛ عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،جـ١٠،ص ٢٤٤؛عبدالجبار عبد مصطفى،المصدر السابق،ص ص،٢٦٩-٢٧٠.